لمحات من تاريخ دارين

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ ٢٤جمادى الأولى١٤٣٠هـ الموافق ١٩ مايو ٢٠٠٩م

جلال الهارون

كاتب وباحث في التاريخ

أعود بكم للوراء قليلًا للتحدث عن دارين، الميناء التابع للقطيف في الماضي والحاضر، ولن أعود بكم لأكثر من خمسمائة سنة ماضية؛ بدء من العام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م) وهي مجال تخصصي البحثي، وقد وفقت في جمع عدد من الوثائق النادرة للعهدين العثماني وبداية الدولة السعودية الأولى.

في حديثي معكم سأبدأ بنشأة دارين في العهد العثماني، وسأسلط معكم الضوء على الهجرات التي كونت مجتمع دارين المعاصر، ثم سأختم بالحديث عن دارين في الفترة السعودية؛ بداية من حكم الملك عبد العزيز والإصلاحات التي تمت فيها قبل أن يتقلص حضور أهلها مرة أخرى ويتجه لحواضر المنطقة الشرقية الأخرى، حتى بات عدد سكانها من السعوديين لا يتجاوز الألف والخمسمائة نسمة تقريبًا.

تقع دارين في الركن الجنوبي من جزيرة تاروت، وكانت تعد الميناء الرئيسي للجزيرة قبل مائتي عام تقريبًا، وقد كانت الجزيرة نفسها تسمى تاروت في العهود القديمة ثم اشتهرت بجزيرة دارين في العهد الجاهلي ثم عرفت الجزيرة بتاروت في فترات تاريخية أخرى إلى أن انتهى اسم الجزيرة بهذه التسمية «تاروت» حتى يومنا هذا و اقتصر اسم دارين على الميناء الرئيسي للجزيرة

فقط.

في عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م) لم تكن دارين بالمنطقة السهلة العيش؛ فقد كانت تفتقر لمصادر المياه التي تقوم عليها الحياة بشكل أساسي، ولم يكن هناك من مصدر لدارين سوى عين (حمام تاروت) التي كانت روافدها تسقي كافة مناطق الجزيرة، وكان رافدها لدارين يقطع مسافة ١٠٠٠م ليصب في منطقة كانت تسمى بالقنطرة، وتقع شمال غرب نادي الجزيرة بدارين اليوم.

وفيما يخص سكان دارين في تلك الفترة.. تذكر الوثائق الإنجليزية والعثمانية أن سكان دارين كانوا من عشيرة الجلاهمة وآل سميط، وكانوا تابعين لرْحَمَهْ بن جابر الجلاهمة الذي كان يقيم آنذاك في قلعة الدمام تابعًا للدولة السعودية الأولى؛ في الوقت الذي كان يقيم ابنه بشر بن رْحَمَهْ الجلاهمة في قلعة دارين وكان بينهما وبين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة حاكم البحرين صراع شديد في تلك الفترة. وهنا تجدر ملاحظة أن قلعة دارين لم تؤسس كما هو مشهور على يد محمد بن عبد الوهاب الفيحاني في العام ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م)، حيث أن المؤرخ (لوريمر) أشار لإقامة بشر بن رْحَمَهْ الجلاهمة فيها في العام ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م).

ومن المهم هنا أن نسلط الضوء أيضًا على بعض الأحداث التي سجلها التاريخ لدارين التي كانت تشهد حركة دؤوبة للسكان بين الهجرة لها والنزوح منها، ولعلنا نبدأ باحتلال دارين ثم تاروت في عهد الإمام تركي بن عبد الله آل سعود عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م) من قبل عبد الله بن أحمد آل خليفة، حاكم دولة البحرين آنذاك، الأمر الذي تسبب في هجرة سكان دارين من عشيرتي الجلاهمة وآل سميط إلى (بندر لنجة) على الساحل الفارسي، حيث أقاموا فيها حتى ستين سنة مضت، حين نزحوا للكويت وحصلوا على الجنسية الكويتية آنذاك. وبقيت دارين مهجورة حتى العام ١٢٨٨هـ (١٨٧١م).

في ذلك العام دخل قائد الحملة العثمانية مدحت باشا دارين

وكتب وثيقة أشار فيها إلى المنطقة وقلاعها التي جعلتها من الأهمية في المرتبة الثانية بعد قلعة جزيرة تاروت وواحة القطيف، كما أشار لقرار الدولة العثمانية بهدم قلعة دارين خوفا من احتماء المنشقين من القبائل فيها، الأمر الذي لم يتم تنفيذه خوفًا من احتجاج الأهالي.

كان ذلك عن دارين بسكانها القدامى. أما عن نشأة دارين الحديثة فقد واجهت دارين عدة هجرات، حدثت أولاها بعد صراع على السلطة في قطر في العام ١٣٠٢هـ (١٨٨٥م) بين قائم مقام قطر جاسم آل ثاني والشيخ محمد بن عبد الوهاب الفيحاني الذي كان يقيم آنذاك مع بعض العشائر في منطقة تعرف بالغاريّة؛ بسبب إجبار آل ثاني لهم لدفع ضرائب، ودفعه لبعض العشائر على مناوشتهم والتضيق عليهم. وكان الفيحاني قد هاجر لقطر من البحرين عام١٢٨٨هـ (١٨٧١م) يرافقه محمد بن هارون نظرًا للدعاية العثمانية عن إصلاحات قائمة هناك؛ إلا أن انتفاء ذلك، بالإضافة إلى تجاوزات آل ثاني دفعت الفيحاني والهارون لكتابة عريضة للقاضي العثماني محمد أمين طالبوا فيها ضمان أمنهم. وحين علم آل ثاني بأمر العريضة هاجم بلدة الغارية وقتل من أهلها سبعة رجال وأمهلهم يومين فقط لإخلاء البلدة.

ما حصل دفع أهالي الغارية للهجرة إلى البحرين، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت استقبالهم بحجة أنهم من أتباع الدولة العثمانية واسترضتهم بتوجيههم لدارين عام ١٣٠٣هـ (١٨٨٦م)؛ وكان عددهم مائتين وخمسين أسرة مكونة من آل بو عينين، وآل هارون، وآل غنيم، وآل بو كوارة، والعبد الرحيم، وأبو نيان وغيرهم[١].

استمرت سيطرة الدولة العثمانية على منطقة القطيف لسنوات؛ تم فيها خلال تلك الفترة القيام بالعديد من الإصلاحات في بلدة دارين؛ حيث أن قائد الحملة العثمانية الفريق نافذ باشا زارها مع

(١) عرض المحاضر العديد من الوثائق على الحضور على شكل خطابات وقصائد ومعاهدات.

القطيف في العام ١٣٠٥هـ (١٨٨٨م) وكتب فيها تقريرًا نُشر في صحيفة (الزوراء) ذكر فيه خلع لقب (باشا) على محمد بن عبد الوهاب الفيحاني نظرًا لما قام به فيها من إصلاحات؛ كان من أهمها ترميم قلعة دارين، في الحين الذي أمر القائد نافذ باشا بجمع تبرعات مالية من الأهالي لترميم بقية القلاع في تاروت، وعنك، وصفوى، والعوامية، كذلك حفر عين «حمام باشا» في تاروت، حيث كانت بعض أجزائها قد تهدمت ولم تعد صالحة للاستخدام.

وقد فكرت الدولة العثمانية خلال تلك الفترة في إنشاء ميناء عثماني ينافس ميناء البحرين في بلدة دارين، إلا أن مشروعها فشل مقابل نجاح مشروع تجارة اللؤلؤ التي ازدهرت؛ وسأتحدث عنها لاحقًا.

في العام ١٣٠٩هـ (١٨٩٢م)، أي بعد ست سنوات من استقرار الفيحاني في دارين اجتاحت قوات بن رشيد عاصمة الدولة السعودية الثانية ـ وكانت الرياض ـ وأجلوا الإمام عبد الرحمن الفيصل والد الملك عبد العزيز مع أربعين رجل من أفراد أسرته الحاكمة في الرياض؛ فاتجه آل فيصل لقطر، ومن هناك أخذوا سفينة توجهوا بها لدارين. وقد ذُكر ذلك في مجلة الحرس الوطني نقلًا عن أحد رجالات نجد في حديثه عن تنقلات عبد الرحمن الفيصل وآله؛ فذكر أنهم نزلوها عام ١٣٠٩هـ (١٨٩٢م) وتقابلوا مع محمد الفيحاني، وأهداهم خيلًا، ثم نقلهم للبحرين، واستضافهم هناك عيسى بن علي آل خليفة، أرسلوا بعدها برقية لوالي البصرة بأخذ الإذن للاستقرار في الكويت.

الهجرة الثانية لدارين حدثت في العام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) بسبب خلاف نشب بين أحد فروع عشيرة السادة وهم فرع «آل نور الدين» المقيمين في بلدة الحد الواقعة جنوب جزيرة المحرق، وكان الخلاف على بئر ماء عرفت (بالزمة)؛ فقد قرر الأهالي منع تلويث منبع العين بالاستحمام في مكان النبع مباشرة أو إدخال الدواب

فيها و ذلك بعد انتشار بعض الأمراض، الأمر الذي اختلف فيه عدد من رجال السادة فرع «آل نور الدين» بما تسبب في قتل رجل من أبناء نور الدين؛ فاضطر القاتل للهجرة مع أفراد أسرته لقطر وطلب الأمان من قائم مقامها جاسم آل ثاني. وحدث أن رفض آل ثاني طلبه، وأتاح له في المقابل الإقامة في قطر دون ضمان؛ مما دفعه للهجرة إلى دارين والإقامة فيها. وقد ظهر من هذه العشيرة «السادة» قاضي المحكمة السنية في العهدين العثماني والسعودي السيد إبراهيم بن سيد صالح[1].

هجرة ثالثة تمت لدارين في العام ١٢٢٩هـ (١٨١٤م) من قبل عشيرة آل بن علي التي كانت تسكن الدمام قديمًا قرابة عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)، حين هاجروا إليها قادمين من جزيرة (قِيس) التي تعرف اليوم بجزيرة (كِيش)، وسكنوا الدمام بمعية أميرها في تلك الفترة الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة، ثم طلبوا من حكومة البحرين الإذن لهم بالانتقال إلى جزيرة البحرين؛ فأقاموا في البحرين فترة انتهت بخلاف بين شيخهم المدعو سلطان بن سلامة مع أبن حاكم البحرين آنذاك خالد بن عيسى آل خليفة؛ مما اضطر آل بن علي للهجرة إلى قطر.

وقد وقفت على بعض الوثائق التي حكت أسباب هذا الخلاف، وهو رغبة العثمانيين في إنشاء مركز عثماني في بلدة (الزبارة) التابعة لقطر ورفع العلم العثماني عليه لأخذ اعتراف بريطانيا بذلك، واستقدموا لتحقيق هدفهم عام ١٣١٢هـ (١٨٩٥م) قائدًا عثمانيًا لم يقم فيها طويلاً؛ فقد هرب للوكرة في قطر بحجة اعتداء البدو عليه. ولأن المقيم البريطاني في (بوشهر) علم بهجرة سلطان بن سلامة مع أسرته من البحرين للزبارة، ولأن بريطانيا كانت ترى الزبارة جزء من حكومتها هي وليس الدولة العثمانية؛ فقد طُلب من بن سلامة العودة للبحرين فرفض بحجة تبعية الزبارة للحكم

(١) عرض المحاضر بعض وثائق توليته منصب القضاء عبر عرض مرئي.

العثماني، الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية لقصف الزبارة بالمدفعية وتهجير أهلها منها بقيادة الكابتن (كاسكين) بعد إمهالها يومين لإخلاء المنطقة[1].

وقد هاجر بن سلامة بعد ذلك للقطيف واتصل بقائم مقامها، ثم أرسل خطابًا لوالي البصرة شكى فيه مظلوميته مع عشيرته بسبب تعديات الإنجليز عليهم في منطقة الزبارة، وحين علم حاكم البحرين عيسى بن علي آل خليفة بتواجده في المنطقة أرسل له اثنين من عشيرة العمامرة ـ وهم فرع من الدواسر ـ لقتله وكان لهما معه ثأر يطلبانه، فقتلوه في رأس تنورة. وحدث أن نشب في عشيرته خلاف بعده على الزعامة؛ عادوا على إثره لقطر حتى العام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) حين توجهوا لدارين واستقروا فيها.

في نفس الفترة كان العثمانيون يرغبون العمايـر ـ وهم فرع من بني خالد ـ في جزيرة (جنة) بالهجرة إلى دارين لتحقيق زيادة سكانية تساهم في إنجاح مشروعهم لتحويل التجارة من البحرين إلى دارين الذي أشرت له سابقًا. وكان العمايـر يسكنون دارين في موسم الغوص فقط؛ ويعودون بعدها لمنطقة الدفي وجزيرة جنة والمسلمية شمال الجبيل، حيث يقيمون.

وقد بقي الحال على ما هو عليه حتى فتح الملك عبد العزيز القطيف والأحساء، وقام بإصلاحات، أنشا خلالها بعض المراكز؛ مما دفع بالعمايـر للاستقرار بشكل رسمي في دارين عام ١٣٣٥هـ (١٩١٧م)، قبل أن ينتقل جزء منهم مجددًا لمنطقة (عنك) عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) ويختلطوا ببني خالد هناك.

ومن الهجرات التي وقفت عليها أيضًا هجرة تمت في العام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) من البحرين؛ بسبب تضييق المقيم البريطاني فيها، وكان يدعى (ديلي) على بعض العشائر التي اصطدمت معه وعندما عزل الانجليز حاكم البحرين عيسى بن علي وعينوا مكانه

(١) أيضًا عرض بعض الوثائق التي تشير لهذا الحدث.

ابنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وقد تزعم هذه الحركة اثنان من أهالي البحرين هما أحمد بن لاحج أبو فلاسة وكان زعيم عشيرة آل بو فلاسة في منطقة الحد، وعبد الوهاب الزياني، وكان أحد أعيان المحرق. وتذكر الوثائق أن هذين الاثنين توجها للملك عبد العزيز وطلبا منه الإذن بالنزوح للمنطقة الشرقية فرحب الملك بهما، فقبض عليهما و نفيا من قبل الانجليز إلى الهند فيما هاجرت عشيرتاهما و عشيرة الدواسر إلى الدما؛ قبل أن يرسل لهما جاسم بن محمد بن عبد الوهاب الفيحاني رسالة يدعو فيها أسرة أحمد بن لاحج آل بو فلاسة للتحول لدارين بحجة أن الدمام غير صالحة للسكنى؛ فانتقلوا بأهلهم لها[1].

كنت قد أشرت إلى حديث لاحق عن نجاح تجارة الغوص في دارين. والواقع أن هذه التجارة نجحت فعلًا واستمرت حتى العام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م)؛ فقد كان سكان دارين في تلك الفترة تجار لؤلؤ من البحرين وقطر. وقد برز في دارين ثلاث فئات لوظائف متعلقة بتجارة اللؤلؤ، هي فئة الممولين، الطواويش، والنواخذة. والممول هو من يمول النوخذة بداية موسم الغوص بالمال بكل ما يحتاج له لدخول البحر؛ بشرط عرض كامل المحصول عليه حين عودته؛ ليصدر منه ما يريد للهند ويبيع بعضه على الطواويش الذين يتاجرون في اللؤلؤ بيعًا وشراءً.

وخلال عملية بحثي في وثائق الغوص وقفت على اثنتي عشر مجلدًا منذ نهاية العهد العثماني وحتى العام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م) واطلعت على ما فيها من معلومات عن أبرز تجار اللؤلؤ وسيرهم، فضلًا عن تفاصيل دقيقة لنظام الغوص القاسي؛ والذي كان يجرد الأفراد العاملين في الغوص من أبسط الحقوق؛ فلم يكن يحق لأحدهم مثلًا العمل داخل أو خارج منطقته نهائيًا في حال تعلقه بدين إلا بإذن من النوخذه صاحب الدين.

(١) تم استعراض بعض الرسائل من قبل المحاضر.

ويطيب لي أن اذكر لكم بعض أبرز تجار اللؤلؤ في منطقة الخليج كالتاجر محمد علي زينل في العهد السابق للدولة السعودية، وكان يعد أكبر تجار الخليج؛ فقد وصل تجارته إلى بومبي وسواحل فارس، وكان أول تاجر خليجي يسافر لفرنسا. أما في العهد السعودي فهناك التاجر عبد الرحمن بن حسن القصيبي، وهو والد وزير العمل اليوم الدكتور غازي القصيبي، وكان وكيل الملك عبد العزيز آنذاك.

قبل أن أختم حديثي أشير إلى ما حظيت به دارين في عهد الملك عبد العزيز من اهتمام قبل أن يتحول ذلك الاهتمام للدمام؛ فقد أسس فيها دائرة للجمارك، وعين فيها محمد بن عبد الله بو نيّان أميرًا، كما أنشأ دائرة للجوازات وثلاثة مراكز حدود، وقد عمل الملك على تشجيع عدد من الشخصيات البارزة للإقامة فيها، حيث أرسل لها بعض رجاله، أمثال محمد بن حسن بن عايشة الذي أصبح من كبار التجار لاحقًا، ومثل الشيخ عبد الله الأنصاري ـ وأصله من قطر ـ الذي أسس في دارين أول مدرسة نظامية.

كذلك ساعد الملك عبد العزيز على حفر أول عين في دارين على يد (هولمز) الذي فتح شركة مختصة في مجال حفر العيون في جزيرة البحرين يهدف من خلالها أساسًا للتنقيب عن البترول. وكانت تلك العين لعلي بن عبد الله العبيدلي، صهر إبراهيم بن هارون، كما حفر عينًا أخرى في الكويت لحاكمها آنذاك. وفي عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) طلب إبراهيم بن هارون من حكومة البحرين إرسال آلة حفر تابعة لشركة «هلمز» من البحرين إلى دارين تم على إثره حفر عين بن هارون، ليتوالى بعد ذلك حفر عدد من العيون بأمر من الملك عبد العزيز في رأس تنورة والجبيل.

وقد ورد أن هولمز قدم عرضًا لأهالي دارين بحفر آبار دون مقابل حتى يظهر الماء، الأمر الذي شجعه الملك ودعا الناس للإقبال عليه.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum